

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

اجتماع رفيع المستوى: تسخير الابتكار كمحرك للتنمية المستدامة

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

- ١- افتتح نائب الأمين العام للأونكتاد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي ضم وزراء ومديرين في مجال الأعمال التجارية وكبار ممثلي الأوساط الإنمائية من أجل تبادل الآراء بشأن السياسات اللازمة لإطلاق كامل طاقات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٢- وأشار عدد من أعضاء فريق النقاش إلى أنه نظراً لسرعة التغير التكنولوجي وعمقه، ثمة حاجة ملحة لضمان تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لخدمة جميع البلدان والمجتمعات، ولفائدة جميع الشعوب. وأشار أحد المشاركين إلى أن الابتكار ليس نتيجة، بل أداة للتنمية.
- ٣- وذكر أحد الأعضاء أن تعزيز النظام الإيكولوجي الابتكاري من خلال السياسة العامة يتطلب ظروفاً ملائمة وأساساً تنشأ عبر فترة زمنية طويلة نسبياً وتنطوي على عناصر فاعلة وقطاعات متنوعة. وأبرز عضو آخر أهمية تنسيق السياسات، مشيراً إلى أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، يلزم تحقيق التزام بين السياسات ذات الصلة بما يشمل الابتكار والتجارة والاستثمار وسياسات الاقتصاد الكلي الأخرى. وذكر أحد المشاركين أن بإمكان الحكومات تحفيز الابتكار عن طريق الاضطلاع بدور العامل المحفز وموفر الخدمات والمستثمر والرابط بين أصحاب المصلحة. وأخيراً، أبرز أحد الأعضاء إمكانية أن تنظر الحكومات في دعم الأنظمة الإيكولوجية للابتكار على الصعيد المحلي وعلى مستوى المدن عند تصميم سياسات الابتكار، نظراً لأن الجانب الأكبر من الابتكار يحدث على الصُّعد المحلية.
- ٤- وشدد العديد من الأعضاء على ضرورة الإصلاح المؤسسي - ولا سيما في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية - من أجل جني المكاسب من العلم



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-13115(A)



* 1 6 1 3 1 1 5 *

والتكنولوجيا والابتكار. وأبرز بعض الأعضاء الأدوار البالغة الأهمية التي تضطلع بها القيادة المحلية والإرادة السياسية في تيسير الإصلاح وتنفيذ السياسات، وكذلك في تحفيز الاستثمارات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥- وكرر الأعضاء والمشاركون الإعراب عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي من أجل وضع السياسات المناسبة وبناء التحالفات في مجال الابتكار بهدف تعزيز الإنتاجية وتوفير الوظائف وإطلاق الطاقات في تنظيم المشاريع.

٦- واتفق على نطاق واسع على أن التكنولوجيات الرقمية ستغير العالم وتشكله على نحو متزايد، بما يشمل الأسواق والقطاعات العام والخاص.

٧- وكان هناك اتفاق واسع النطاق أيضاً على الأهمية الرئيسية لزيادة حشد الموارد من أجل استحداث منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة تسهم في مجال التنمية المستدامة. ولاحظ المشاركون وجود اتجاه إيجابي مؤخراً في هذا المجال وهو تزايد اعتراف البلدان بضرورة دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار. ولكن بعض المشاركين أفادوا بوجود حاجة إلى تحديد آليات أفضل يمكن من خلالها تمييز وزيادة حجم هذه الموارد. وأشار عدد من المشاركين إلى أن الحكومات يمكنها أيضاً دعم أنشطة الابتكار من خلال وضع اللوائح المواتية، وتقديم الدعم للشركات البالغة الصغر والشركات الناشئة (مثلاً بتوفير التمويل وأماكن العمل المشتركة والحوافز الضريبية)، واستخدام المشتريات كأداة من جانب الطلب لتعزيز إنشاء شركات جديدة. وأشار عدة مشاركين أيضاً إلى دور القطاع الخاص في دعم الابتكار عموماً والشركات الناشئة خصوصاً.

٨- وحذر بعض الأعضاء من أن التكنولوجيات الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والحوسبة الكمية والطائرات بدون طيار والتشغيل الآلي، توفر العديد من الفوائد ولكن بإمكانها أيضاً أن تصعب من تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الشامل للجميع على الصعيد العالمي. وأشار أحد الأعضاء إلى أن التغيير التقني ليس محايداً، وقد يتحيز إما لرأس المال أو لليد العاملة. وبالتالي، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه العديد من البلدان يتمثل في كيفية ضمان المكاسب الكاملة من تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وكيفية عمل المجتمعات العالمية معاً من أجل مواجهة هذا التحدي عن طريق الشراكات.

٩- وألقى المشاركون الضوء على وجود عدد من الحلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وعلى أهمية وضع نُهج قائمة على الأدلة من أجل تحديد وتقييم أفضل الحلول الواعدة. وأشار أحد الأعضاء إلى الطابع الواعد للتجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية، والبيانات الضخمة، في اقتصاديات التنمية باعتبارها آليات لجعل جهود التنمية أكثر فعالية. وشدد عضو آخر على أهمية ضمان إجراء تقييمات للسياسات وتقييمات للأثر تتسم بالصراحة والموضوعية، وكذلك أهمية ضمان جودة البيانات التي تستند إليها قرارات السياسات.

١٠ - وشدد بعض المشاركين على إمكانيات أعمال التعاون الدولية في مجال البحوث (فيما بين بلدان الجنوب والشمال وفيما بين بلدان الجنوب)، ولا سيما عن مسائل مواضيعية محددة من أجل الاهتمام بالغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. فضلاً عن ذلك، كان هناك توافق واسع في الآراء بشأن دور المنظمات والمؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، في تشجيع الابتكار والتغير التقني نحو تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وأشار بعض الأعضاء إلى أن الأمم المتحدة تضطلع بدور بالغ الأهمية في هذا الخصوص؛ ويتمثل أحد أدوارها الهامة في تيسير نقل التكنولوجيا عبر الشراكات وتطبيق التكنولوجيات الحديثة في مجالي المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، أبرز عدد من الأعضاء الأدوار الهامة للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وآلية تيسير التكنولوجيا، وبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

١١ - وتناول عدد من المشاركين أيضاً دور الشباب في تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فضلاً عن تنظيم المشاريع. فدور العلماء الشباب يتسم بالأهمية ويحتاج إلى الدعم، بما في ذلك الدعم للبحوث وحشد الموارد والتوجيه. وطلب بعض المشاركين من الحكومات والأوساط الأكاديمية العمل بشكل وثيق مع المبتكرين الشباب لتناسب ابتكاراتهم مع التنمية المستدامة. وشدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى البيانات المفتوحة والعلم المفتوح لدعم عمل شباب العلماء والمهندسين واختصاصيي العلوم. وأخيراً، أعرب بعض المشاركين عن حاجة شباب العلماء إلى فضاءات مؤسسية على الصعيد الدولي، حيث يمكنهم الإعراب عن شواغلهم وتقديم مساهمات هامة لدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة.